Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (13): 30 Oct 2021
P: 32 - 48

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (13): 30 أكتوبر 2021م
ص: 32 - 48

The housing problem in light of the Syrian crisis and its repercussions on family stability

- A field study of the city of Jaramana in the Damascus countryside governorate -

Nihal Abdulsalam Rehawi Jalb

Faculty of Literature and Human Sciences || University of Damascus || Syria

Abstract: The study aimed to describe the reality of the housing problem that displaced families suffer from in the city of Jaramana in light of the Syrian crisis and to identify the economic and social repercussions of the housing problem on stability among the responses of the sample families about the implications of the housing problem on family stability according to a number of variables (education level of the Lord The family, the work of the head of the family, and the income of the family), and the study adopted the descriptive-analytical approach, and a questionnaire was adopted as a tool to collect information, and it was applied to a sample of the displaced families within the city of Jaramana in the Damascus countryside governorate, and the sample consisted of sixty displaced families. The study found several conclusions, including: the largest percentage of economic repercussions were the difficulty in obtaining housing, followed by the percentage of inability to secure family requirements and the inability to pay the monthly rent, and with regard to the social repercussions, the largest percentages were for the lower educational level of children and the lack of privacy in the relationship between spouses, Regarding to the conclusion the study it is recommended several recommendations, including: Building temporary housing units equipped with all the supplies and needs to be distributed to the displaced families to meet the urgent increases of the displaced and reduce the severity of housing rents.

Keywords: Housing, Economic Growth, Family, Family Stability.

مشكلة السكن في ظل الأزمة السورية وانعكاساتها على الاستقرار الأسري

– دراسة ميدانية لمدينة جرمانا في محافظة ريف دمشق –

نهال عبد السلام ريحاوي جلب

كلية الآداب والعلوم الإنسانية || جامعة دمشق || سوريا

المستخلص: هدفت الدراسة إلى توصيف واقع مشكلة السكن التي تعاني منها الأسر المهجرة في مدينة جرمانا في ظل الأزمة السورية والتعرف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها مشكلة السكن على الاستقرار الأسري في ظل الأزمة السورية.، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أسر العينة حول انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري وفقاً لعدد من المتغيرات (المستوى التعليمي لرب الأسرة، وعمل رب الأسرة، ودخل الأسرة)، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي- التحليلي، وتم اعتماد استبانة كأداة لجمع المعلومات، وطبقت على عينة من الأسر النازحة ضمن مدينة جرمانا في محافظة ريف دمشق ، وتكونت العينة من ستين أسرة نازحة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن النسبة الأكبر للانعكاسات الاقتصادية كانت لصعوبة الحصول على المسكن، تلتها نسبة عدم القدرة على تأمين متطلبات الأسرة وعدم القدرة على دفع الإيجار الشهري، وبالنسبة للانعكاسات الاجتماعية كانت النسب الأكبر لانخفاض المستوى التعليمي للأبناء وانعدام الخصوصية في العلاقة بين الزوجين، أوصت الدراسة في

ضوء نتائجها بعدة توصيات، منها: بناء وحدات سكنية مؤقتة مجهزة بكافة اللوازم والاحتياجات توزع على الأسر النازحة لتلبية الزيادات الملحة للنازحين وتخفف من حدة ايجارات السكن.

الكلمات المفتاحية: المسكن، النمو الاقتصادي، الأسرة، الاستقرار الأسري.

المقدمة.

تعتبر مشكلة السكن في سورية مشكلة قديمة حديثة، وهي مستمرة باستمرار الزيادة السكانية وعجز الحلول التي تقدمها الحكومة أو تسهلها لتأمين السكن للمواطنين، فمنذ القديم يعاني السوريون وخاصة في مراكز المدن الكبرى من صعوبة الحصول على مسكن، وتفاقمت المشكلة مع بدء تراجع متوسط الدخل الفردي، كما زاد حجم هذه المشكلة في الوقت الحالي في ظل الأزمة السورية، وتعرض نسبة كبيرة لا يستهان بها من المساكن للتخريب والتدمير بشكل كامل في كثير من المدن السورية، كما أن هناك مدنا وقرى أيضا دُمرت بالكامل من قبل المجموعات المسلحة، الأمر الذي دفع الكثير من الأسر إلى النزوح بعد أن فقدوا بيوتهم ومساكنهم باتجاه مدن أخرى أكثر أمناً واستقراراً، والتي بدأت هي الأخرى أيضا تعاني من ضغوطات سكانية من الصعب استيعابها فتحولت مشكلة السكن فيها إلى أزمة حقيقية تعاني منها هذه الأسر المهجرة وكذلك السكان الأصليين، بسبب صعوبة الحصول على المسكن من جهة وارتفاع أسعار العقارات والإيجارات من جهة أخرى، وفي هذا البحث سوف يتم إلقاء الضوء على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة السكن على الاستقرار الأسري، وتم اختيار مدينة جرمانا الواقعة في ريف دمشق مكاناً للدراسة، باعتبارها من المناطق الآمنة والمستقرة والتي شهدت حركة نزوح كبيرة من جميع أنحاء سورية.

مشكلة الدراسة:

تعد الأسرة هي الركن الأساسي في بناء المجتمع، وهي الخلية الأولى لتكوين المجتمع وأساس الاستقرار في هذه الحياة، وهي مرتبطة بنظم المجتمع وقواعده بحيث أنها تتأثر بهذه النظم والقواعد وتتأثر بها، كما أنها تقوم على مجموعة من المقومات، بمعنى آخر إن نجاح الأسرة أو فشلها يعتمد اعتماداً كلياً على مدى توافر هذه المقومات وترابطها، وللأسرة على المجتمع حقوق كما أن عليها واجبات تجاهه، فبقدر ما تتمتع الأسرة بحقوقها كاملة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو تربوية أو... بقدر ما يكون أداؤها لواجبها أكبر وأكثر ولاءً لمجتمعها والعكس صحيح.

ويُعد توفر المسكن الجيد والملائم للأسرة أحد أهم شروط نجاح الأسرة والاستقرار الأسري، فالمسكن ضرورة من ضروريات الحياة، فهو يتيح لأفراد المجتمع قدراً من الاستقرار والراحة النفسية والاجتماعية والصحية والأمنية، الأمر الذي يجعلهم أكثر حرصاً على أداء مهامهم في هذه الحياة بكفاءة واقتدار. وبالتالي يمكن القول أيضاً بأن المسكن السيئ يعتبر سبباً من أسباب الانحراف الاجتماعي وعامل فعال في كل مظاهر الانحراف الاجتماعي.

إن تأمين المسكن الملائم للأسرة ليس بالأمر السهل وخاصة مع النمو السكاني المتزايد الذي تشهده معظم دول العالم، بحيث تحول موضوع السكن في بعض الدول إلى مشكلة كبيرة يعاني منها السكان، وتعتبر سورية واحدة من هذه الدول وخاصة في ظل الأحداث الراهنة التي تمر بها حالياً، فقد أصبح موضوع السكن الشغل الشاغل للمواطنين في هذه الأيام، وتحول إلى أزمة حقيقية ضيقت الخناق على المواطنين إضافة إلى الهموم المعيشية المتزايدة، والتأثيرات السلبية التي انعكست على الحياة الأسرية والعلاقات المجتمعية والنسيج الوطني بفعل ظروف الحرب فيها، ولا يخفى على أحد حجم الدمار الكبير الذي طال معظم قطاعات المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولا سيما في

المناطق الساخنة التي شهدت كافة أشكال العنف والقهر من قبل المجموعات الإرهابية من سرقة وقتل وتخريب وتهديم للبيوت والمنشآت السكنية والتعليمية وغيرها.

وفي دراسة لاحقة للجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا) توضح مقدار الضرر الذي لحق بالمساكن تبين أن محافظة إدلب تُعد في المرتبة الرابعة في مستوى سورية، حيث بلغ عدد المساكن المهدمة فيها 156 ألف مسكن مدمر ما بين تدمير جزئي وكلي بينما تصدرت محافظة حلب المرتبة الأولى في دمار المساكن، حيث بلغت منازلها المدمرة النصف، وبلغ عددها 424 ألف مسكن تليها محافظة ريف دمشق وتُقدّر منازلها المدمرة ب 303 آلاف مسكن مدمر، أما حمص فهي في المرتبة الثالثة قبل إدلب وبلغ عدد منازلها المدمرة 200 ألف منزل مدمر. وبالعودة لوسطي عدد أفراد الأسرة في ريف دمشق وهو 5 أفراد يكون حوالي 1515000 مواطن بدون مسكن، مما اضطر أكثر هذه العائلات إما إلى اللجوء إلى الدول المجاورة أو النزوح إلى المناطق الأكثر أمناً في الداخل. (حداد، 2018: 10)

وفي ظل حركة النزوح الكبيرة باتجاه المناطق الآمنة يأتي استغلال تجار العقارات ومالكيها حاجة المواطن الماسة لمأوى يسكن فيه عبر زيادة أسعار البيوت الخيالية ولا سيما المؤجرة، ففي المناطق العشوائية وصلت اسعار الإيجارات إلى 100 ألف ليرة سورية تقريباً وكذلك الأمر في بعض مناطق ريف دمشق، أما العاصمة دمشق فقد تعدى المبلغ 150 ألف ليرة شهرياً، مما دفع ببعض العائلات إلى استئجار منزل مشترك بين أكثر من عائلة قد يصل عددها إلى ثلاثة أو أربعة عائلات وربما أكثر، ذلك لعجزها عن تأمين قيمة الإيجار بمفردها.

بالتأكيد كان لهذا الأمر انعكاساته السلبية على استقرار الأسرة وعلى أدائها لمهامها كما يجب، بالإضافة إلى الكثير من المشاكل التي نتجت عن ذلك وأثرت بشكل مباشر على أفراد الأسرة كالنزاعات العائلية المستمرة وتأثير ذلك على الأبناء وعلى تحصيلهم العلمي وسلوكهم الاجتماعي إلى ما هنالك.

وتعد مدينة جرمانا التابعة لمحافظة ريف دمشق أحد أكثر المدن التي شهدت حركة نزوح بأعداد كبيرة ربما تفوق عدد السكان الأصليين، ويعود ذلك لكون هذه المدينة من المدن الآمنة والتي تُعد الأقرب إلى العاصمة دمشق وهي واقعة تحت سيطرة الدولة السورية، وهي من أكثر المناطق أمناً واستقراراً منذ بداية الأزمة السورية حتى الآن.

وقد شهدت مدينة جرمانا في ظل هذه الظروف ارتفاعاً كبيراً في أسعار العقارات بشكل غير معهود مسبقاً، فقد تراوحت أسعار الشقق المأجورة بين 50 - 200 ألف ليرة شهرياً، الأمر الذي يفوق قدرة هذه الأسر على تحمله، خاصة أصحاب الدخل المحدود وغيرهم من الذين فقدوا عملهم ولم يعد لديهم مرود مادي آخر.

لذا كان من المفيد التطرق لهذه المشكلة وتوصيفها والتعرف على انعكاساتها على الاستقرار الأسري، وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما الانعكاسات الاقتصادية لمشكلة السكن في ظل الأزمة السورية على الاستقرار الأسري؟
2- ما الانعكاسات الاجتماعية لمشكلة السكن في ظل الأزمة السورية على الاستقرار الأسري؟
3- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات أسر العينة حول انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري وفقاً لعدد من المتغيرات (المستوى التعليمي لرب الأسرة، وعمل رب الأسرة، ودخل الأسرة)؟

فرضيات الدراسة:

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة.
2- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري وعمل رب الأسرة.

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة.

أهداف الدراسة:

1- توصيف واقع مشكلة السكن التي تعاني منها الأسر المهجرة في مدينة جرمانا في ظل الأزمة السورية.
2- التعرف على تأثيرات المسكن على أمن الأسرة واستقرارها.
3- التعرف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها مشكلة السكن على الاستقرار الأسري في ظل الأزمة السورية.
4- محاولة الوصول إلى حلول ومقترحات لمواجهة الاضطرابات والمشاكل التي تعاني منها الأسر المهجرة نتيجة مشكلة السكن في ظل الأزمة السورية

أهمية الدراسة:

يتمتع البحث بأهمية نظرية وأخرى عملية:

- بالنسبة للأهمية النظرية تنطلق من أهمية الأسرة أولاً باعتبارها ركناً أساسياً وهاماً في بناء المجتمع، فهي الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع، وصلاحها يعني صلاح المجتمع، كما أن انحلالها وفسادها يؤثر سلباً على المجتمع.
- وثانياً تأتي أهمية البحث من أهمية المسكن باعتباره ضرورة أساسية من ضروريات الحياة، وحق من حقوق الأسرة، كما أن له تأثير مباشر على استقرار الأسرة، فإذا كان المسكن ملائم وتتوافر فيه الشروط الصحية المناسبة، فإن ذلك يساعد الأسرة على تأدية وظائفها وواجباتها بشكل جيد تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، أما إذا كان المسكن سيئ وغير ملائم فإن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى ظهور مشاكل وانحرافات سلوكية تنعكس سلباً على استقرار الأسرة أولاً وعلى المجتمع ثانياً.
- أما الأهمية التطبيقية فتأتي من محاولة الوقوف على واقع مشكلة السكن التي تعاني منها الأسر المهجرة في ظل الأزمة السورية، ومن ثم محاولة الوصول إلى حلول ومقترحات من شأنها أن تخفف من حالات الاضطرابات الأسرية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

2- منهجية الدراسة.

أ- منهجية التحليل:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي- التحليلي، الذي يبحث عن الحاضر، ويهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة بدقة تتعلق بالظواهر الحالية، والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة، كما تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لإدخال بيانات الاستبانة وتحليلها واستخراج النتائج.

ب- مصادر البيانات:

1- مصادر أولية: استعان البحث بالاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات.
2- مصادر ثانوية: اعتمدها البحث في الجانب النظري من كتب ومجلات علمية والشبكة العالمية للمعلومات.

ج- **حدود الدراسة:**

- الحدود البشرية: تتحدد الدراسة اجتماعياً بالأسر المهجرة من المدن والمحافظات المتضررة والقاطنة حالياً في مدينة جرمانا في محافظة ريف دمشق حيث سوف يتم جمع البيانات من عينة من هذه الأسر مكونة من 60 أسرة.
- الحدود المكانية: ويقصد به المجال الجغرافي الذي سوف تتم فيه الدراسة، وقد تم تحديده في مدينة جرمانا بريف دمشق وهي مدينة تجارية، صناعية، زراعية كما أنها مكان آمن لكثير من العائلات النازحة من المحافظات والمناطق الساخنة.
- الحدود الزمانية: من 2021/3/1 ولغاية 2021/5/1.

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى الإطار العملي والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري

المفاهيم والمصطلحات:

- **الأسرة Family:** " هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها الحقل الجمعي والقواعد التي تفرزها المجتمعات المختلفة ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع لذلك كانت أساس جميع النظم" وهي: "الوحدة الأولى للمجتمع وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها في الغالب مباشرة ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعياً ويكتسب فيها الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة ويجد فيها أمنه وسكنه" (عقلة، 1989: 39)
- **الاستقرار الأسري Family Stability:** الاستقرار الأسري هو" العلاقة الزوجية السليمة التي تحظى بقدر عال من التخطيط الواعي الذي يراعى فيه الفردية والتكامل في أداء الأدوار لتحديد كيفية تحمل المسؤوليات والواجبات ومدى القدرة على مواجهتها، مع اعتبار ديموقراطية التعامل في الأسرة كي تستطيع الصمود أمام الأزمات وتحقيق المرونة والتكيف مع المتغيرات" (الجهني، 2008: 6)
- **النازحون Displaced:** يعرف النازحون بأنهم " الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجأة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية او من صنع الإنسان، وهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دولياً " (الجبوري، 2014: 11)
- **المسكن Housing:** "هو المكان الذي يقضي فيه الإنسان معظم وقته ويرعى أسرته، ويستعيد قواه ليباشر عمله من جديد، غير أنه عندما لا تتوفر هذه الحاجة الضرورية والملحة في حياة الإنسان أو لأنها تتوافر لكن ضمن شروط غير لائقة فإنه لا يمكن غير العواقب الوخيمة على الفرد والمجتمع بل وعلى البيئة بصفة عامة" (الدليمي، 2007: 38)

- **أزمة السكن Housing crisis:** تعرف أزمة السكن بالمفهوم الضيق على أنها "وجود طلب عالٍ على المساكن من دون أن يرافق هذا الطلب ازدياد مناسب في المساكن" (المنظمة الدولية للهجرة، 2013: 5)
- كما تعرف أزمة السكن أيضاً بأنها" عدم توفر المسكن الصالح أو الملائم الذي يحقق الاستقرار والرفاهية للأفراد ويتفق مع شروط السكن الصحي" (ناشور، 2012: 22).
  - **التعريف الإجرائي لأزمة السكن:** هي مشكلة الاكتظاظ والازدحام في المسكن، من حيث تنعدم فيه شروط الرفاهية والراحة مع صعوبة الحصول على مسكن آخر.

ثانياً: أشكال الأسرة: (الجوهري، 1997: 120)

1- **الأسرة النواة:** هي الأسرة المكونة من الزوجين وأطفالهم، وتتسم بسمات الجمعة الأولية، وتتسم الوحدة الأسرية بقوة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة بسبب صغر حجمها، وكذلك بالاستقلالية في المسكن والدخل عن الأهل، وهي تعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لفترة مؤقتة كجماعة اجتماعية، حيث تتكون من جيلين فقط وتنتهي بانفصال الأبناء ووفاة الوالدين، وتتسم بالطابع الفردي في الحياة الاجتماعية.

2- **الأسرة الممتدة:** هي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أسرية تجمعها الإقامة المشتركة والقرابة الدموية، وهي النمط الشائع قديما في المجتمع ولكنها منتشرة في المجتمع الريفي، بسبب انهيار أهميتها في المجتمعات المتحضرة في المدن نتيجة تحول هذه المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة، وتتنوع إلى أسرة ممتدة بسيطة تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، وأسرة ممتدة مركبة تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وهي تعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لما لا نهاية حيث تتكون من 3 أجيال وأكثر، وتتسم بمراقبة أنماط سلوك أفراد الأسرة والتزاماتهم بالقيم الثقافية للمجتمع، وتعد وحدة اقتصادية متعاونة يرأسها مؤسس الأسرة، ويكتسب أفرادها الشعور بالأمن بسبب زيادة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

3- **الأسرة المعيشية:** هي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أسرية وتجمعهم الإقامة المشتركة والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية

ثالثاً: وظائف الأسرة: (الخولي، 1999: 143)

الوظيفة البيولوجية: وتتمثل في توفير الرعاية الصحية والجسدية للأطفال في الأسرة وتوفير الغذاء الصحي والمسكن الصحي للأفراد في العائلة لينعم الأبناء والآباء بجسم سليم وعقل سليم؛

الوظيفة الاقتصادية: عرف عن الأسرة قديما بالاكتفاء الذاتي وإنتاج ما تحتاجه، وما تزال الأسرة حاليا تشارك في عمليات الإنتاج من خلال أفراد الأسرة، فتمد الأسرة مجالات العمل والمصانع بالأيدي العاملة.

الوظيفة النفسية: هي أن توفر الأسرة للأبناء الراحة النفسية بتوفير الحب والحنان والأمن والسلام بحيث يعيش الأبناء في جو من الهدوء دون توتر أو قلق من أي خطر قد يحيط بهم.

الوظيفة الدينية والأخلاقية: هي أن يقدم الآباء لأبنائهم الخبرات الكافية عن دينهم وعن تعاليمه وعن كل ما يؤدي بهم إلى أن يكونوا أبناء صالحين يتحلون بالأخلاق الدينية دون إغفال حقهم بعيشة كريمة في هذه الحياة.

وهناك وظائف أخرى للوظيفة الأسرية مثل: الوظيفة الاجتماعية؛ الوظيفة الثقافية، الوظيفة السياسية، الوظيفة التعليمية.

رابعاً: خصائص الاستقرار الأسري: (السيد، 2002: 71)

1- اكتساب الأسرة درجة من المرونة تسمح لها بالتكيف مع المتغيرات التي تحدث في المجتمع الخارجي.

2- الفردية والتكامل في أداء الأدوار لتحديد كيفية تحمل المسؤوليات والواجبات والقدرة على مواجهتها.
3- تأدية الواجبات المطلوبة لأفرادها (المأوى المريح، الغذاء السليم،...)
4- مساعدة الأطفال على النمو نمواً صحياً وغرس حب الخير والكرامة الاجتماعية فيهم.
5- تربية الأطفال كي يستطيعوا مواجهة قوانين السلوك العامة في المجتمع.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاستقرار الأسري يقوم على التوافق بين الزوجين والتعاون والتكامل بين أفراد الأسرة وبينهم وبين المحيط الاجتماعي.

خامساً: المسكن وأهميته:

- يعد المسكن من الحاجات الأساسية والمهمة لبناء المجتمع والدولة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحضر والتمدن، وبعملية تطور المجتمعات بأشكالها الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، حيث يوفر المسكن للإنسان الشعور بالاطمئنان والاستقرار من جهة والتخلص من التنقل والتشرد والضياع من جهة أخرى، إذ يقول الفيلسوف الألماني هايدجر (التفكير ينتمي إلى السكن) وهذا ما أكد عليه لدارسون في التاريخ والحضارة من أن البشرية لم تتطور وتخترع وتبدع وتفكر إلا بعد الاستقرار وترك حياة التنقل. كما يعتبر المسكن ضرورة من ضروريات الحياة، حيث يمنح المجتمع قدراً من الراحة النفسية والاجتماعية، والصحبة والمحبة، وبالتالي فإن فقدان المسكن يؤدي إلى الإحباط النفسي والاجتماعي ويجعل الفرد يسلك سلوكاً غير سوي قد لا ترضاه الأخلاق الاجتماعية ولا الدينية، كما أن غيابه يشكل أزمة وهذه الأزمة لا تمثل أزمة سكنية بالمعنى الحرفي لها بمقدار ما تشير إلى حركة تمخض اجتماعية واسعة الآفاق، إن أزمة السكن مهما اختلفت الأسباب المؤدية إليها لا تعني كل أفراد المجتمع، وإنما تعني الطبقة الفقيرة والمتوسطة أي أصحاب الدخل المحدود وذلك نتيجة عدم التوازن بين ارتفاع الأجور وارتفاع أسعار المساكن، فالأجور ثابتة نوعاً ما بينما أسعار المساكن في ارتفاع سريع ومستمر.
- أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمراً حيوياً في تكوين شخصيته وعاملاً مؤثراً على صحته النفسية والاجتماعية. وقد كشفت الدراسات أن ظروف المسكن الرديء من أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الأمراض الاجتماعية. وأن التزاحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية وقد يكون عاملاً أكثر تأثيراً في المشكلات الأخلاقية التي تكشف عنها مناطق الإسكان السيئ نظراً لانعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة. (عبد الرزاق، 2017: 5).

إذا فالمسكن ذو أهمية كبيرة في حياة الإنسان إذا ما توفرت مقومات الحياة الحضرية سواء كانت أمنية أم اجتماعية أم اقتصادية، حتى يتمكن من العيش حياة كريمة يؤدي من خلالها المهام المنوطة تجاه أسرته ووطنه ومجتمعه.

سادساً: وظائف المسكن:

للمسكن أكثر من وظيفة هي سبب وجوده، وهذه الوظائف لا بد أن يحققها لساكنيه بكل فعالية وكفاءة حتى يكون مسكناً ملائماً اجتماعياً واقتصادياً.

وقد اختلفت وجهات النظر وتعددت الآراء حول دراسة موضوع السكن بصورة عامة وتحديد وظائفه بصورة خاصة وبالمجمل فالمسكن يستجيب للوظائف التالية: (قسوم، 1999: 36)

1- وظيفة الحماية من كل ما هو خارج عن المسكن، وفي الوقت نفسه يقوم بدور العازل بين الوسط الداخلي والخارجي، يتيح للأسرة إمكانية الاهتمام بأمورها الخاصة وعدم الاكتراث بالغير، والعكس صحيح، فلا يمكن لأحد أن يرانا ونحن في مساكننا إلا كما نرغب.

2- وظائف متعددة الاختصاصات، ويقصد بها أنه يجب أن يتوفر المسكن على مجالات متنوعة تلبي كل الحاجات الاجتماعية للأسرة وتضمن تماسكها، كأن يوفر المسكن مجالاً خاصاً بالأطفال، مجالاً للحياة الخاصة بكل فرد وآخر لالتقاء الأسرة وتعزيز وحدتهم.

3- وظيفة الحفظ وهي تندرج ضمن الوظيفة السابقة من حيث أن المسكن يوفر لكل فرد من أعضاء الأسرة الاستقلال في المجال الذي تشغله.

4- وظيفة اجتماعية تخص حالات استقبال الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران لتقوية العلاقات السكنية والحياة الاجتماعية كعلاقة الجيرة.

من خلال ما سبق يلاحظ على أن من أهم وظائف المسكن الحماية، والخصوصية، الاستقرار، تكوين العلاقات الأسرية وتوطيدها. وبشكل عام فإن المسكن مقسم إلى قسمين: القسم الأول يشمل المجالات المستخدمة دائماً من قبل العائلة ومنها: المطبخ والحمام وقاعة الغسيل وقاعة الأكل، والرواق والفناء والسلالم، أما القسم الثاني يتضمن غرف النوم، غرف الاستقبال، وكثيراً ما تؤدي غرفة واحدة عدة وظائف منها الأكل والشرب والاستقبال ولعب الأطفال ومشاهدة التلفاز والنوم.

سابعاً: شروط المسكن الملائم:

حتى تتمكن الأسرة من توفير السلامة والصحة لأفرادها سواء نفسية أو جسمية لا بد من أن تحصل على مسكن جيد وملائم يوفر لها كل التسهيلات والخدمات الضرورية واللوازم المطلوبة، ولتحقيق ذلك لابد أن تتوفر في المسكن الشروط الملائمة لضمان الصحة والأمن لأفراد هذه الأسرة ومن أهم هذه الشروط: (خيضر، 1992: 119)

1- شروط توفير الحاجة النفسية وهي:
- التهوية والإضاءة والتدفئة والتكييف.
- تجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن.
- توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة وللعب الأطفال.

2- ضرورة حماية الأسرة من الأمراض المعدية من خلال:
- تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي.
- التخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحيحة.
- مكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد في انتشار الأمراض.
- حفظ الأطعمة الصالحة والتخلص من المواد الغذائية المنهية الصلاحية.
- تخصيص لكل فرد من الأسرة غرفة نوم لتجنب الازدحام، وانتشار الأمراض التنفسية والجلدية المعدية.

3- شروط الوقاية من الحوادث المنزلية:
- إقامة المسكن على أرض صلبة وثابتة.
- تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة والاعتماد فقط على مواد صلبة ولها قوة احتمال لأطول فترة زمنية.
- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز.
- إجراء كل الصيانات الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري الصحية.

وقد عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في مسكن مناسب: بأنه مجموعة من الاهتمامات المحددة وتشكل العناصر المكونة هذه في مجموعها الضمانات الأساسية المفتوحة قانوناً لجميع الأشخاص بموجب القانون الدولي وهي: (خيضر، 2001: 96)

- تضمن الحماية القانونية ضد الإخلاء أو المضايقة أو التهديدات.
- إتاحة الخدمات والموارد والبنية التحتية بشكل مستدام.
- القدرة على تحمل كلفة السكن وضرورة تأمين إعانات للسكن لغير القادرون.
- يجب أن يتوفر للقاطنين الحماية من الأشياء التي تهدد الصحة.
- أن يكون السكن سهل الوصول خاصة بالنسبة للأطفال والمرضى والشيوخ.
- وجود السكن في موقع قريب من موقع العمل والمراكز الصحية والمدارس.
- أن يعبر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه.

ثانياً- الدراسات السابقة

1- **دراسة معن، جاسر (2011)** تناولت هذه الدراسة التركيب السكاني وخصائص المسكن في محافظة بيت لحم، لتاريخها الحضاري وبعدها الديني وامتدادها الجغرافي جنوب مدينة القدس، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على النمو السكاني والتركيب السكاني، والتركيب الاجتماعي والاقتصادي، وأهم خصائص الأسرة وخصائص المسكن والخدمات الأساسية المتوفرة داخل المسكن، وتقدير الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية وفق معدلات الزيادة السكنية والتغيرات الديموغرافية لسكان المحافظة. ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الدراسة مجموعة من الافتراضات وأهمها: ارتباط حجم الأسرة وتوفر الخدمات الأساسية في المسكن والنشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي ومستوى دخل الأسرة، أما بخصوص المنهج المتبع في الدراسة فقد تم الاعتماد على عدد من المناهج وهي: التاريخي، الوصفي، التحليلي، والاستنتاجي، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن: سكان المحافظة يقعون ضمن مرحلة الشباب، والمجتمع السكاني مازال فتياً، إذ تمثل فئة الصغار 40% من سكان المحافظة رغم الاتجاه العام نحو خفض معدلات المواليد والوفيات، ونمط الأسرة النووية هو السائد. إن توزيع المساكن من حيث المساحة غير متساوٍ، كما أن التوجه العام للسكان يميل نحو امتلاك شقة سكنية، تتوفر الخدمات الأساسية في المسكن على الرغم من افتقار بعضها وخاصة خدمات الصرف الصحي عن طريق الشبكة العامة بحيث بلغت نسبتها 7،44% فقط، وقد أوصت الدراسة بأهمية دعم صمود السكان وإقامة مشاريع إسكانية وفق احتياجات السكان المستقبلية، وتوفر الخدمات اللازمة وتشجيع التوسع الرأسي والأفقي المدروس، وضرورة توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في دراسة السكان والمسكن.

2- **دراسة مصطفى، سهام؛ وعوفي، نانسي (2009)** تناولت النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان في مدينة باتنة، هدفت هذه الدراسة الكشف عن أسباب الظاهرة موضوع الدراسة ومحاولة تحديد العلاقة بين النمو الحضري السريع وانعكاساته على تأزم مشكلة السكن والإسكان، وتشخيص مشكلة السكن والإسكان، والاطلاع على الجهود المبذولة في الميدان ومدى تخفيفها من حدة المشكلة، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت في جمع بياناتها على الملاحظة والمقابلة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن النمو الحضري جاء نتيجة الزيادة السكانية من جهة والهجرة الريفية من جهة أخرى، الزيادة السكانية تعتبر عاملاً مهماً في زيادة سكان المدن من خلال عدد افراد الأسرة المرتفع، وكان من أهم التوصيات التي توصلت إليها: توعية المجتمع بضرورة حماية ممتلكات الحي العمرانية والحرص على نظافته لأنه ملك للجميع، مراعاة عامل العدالة الاجتماعية في مجال توزيع السكنات، وضع رقابة متخصصة في مجال العمران، تشجيع عملية البناء الذاتي مع توفر المواد اللازمة وبأسعار معقولة.

3- **دراسة المانع، عزيز (1997)** تناولت موضوع الاستقرار الأسري من خلال الإجابة على العديد من التساؤلات المرتبطة بأبعاد الاستقرار الأسري منها: ما هو مفهوم الاستقرار الأسري؟ وهل للأسرة المستقرة سمات تميزها؟ وهل هناك معايير خاصة يمكن أن يقاس بها الاستقرار الأسري؟ وانتقدت الدراسة مفهوم الاستقرار المستند إلى تأمين الاحتياجات المادية فقط كالدخل الكافي والسكن الملائم، والصحة البدنية، واستندت على قصور هذا المفهوم من خلال القضايا العامة في المحاكم وفي المجتمع عامة، والتي تعكس غياب الاستقرار مع توافر كل المقومات المادية لتؤكد على مجموعة أخرى من المقومات التي تعد بمثابة أركان الاستقرار الأسري مثال: ارتفاع مستوى الثقافة، الصحة النفسية، القدرة على التفاهم، الوعي بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية التي تمس مكانة الأسرة عامة ومكانة المرأة ودورها في المجتمع خاصة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة لضمان الاستقرار الأسري: تنمية الصلات النفسية القوية بين أفراد الأسرة، تنمية سبل التفاهم والاحترام المتبادل، تنمية كفاءة الأفراد في تحمل المسئولية والثقة المتبادلة، وتنمية الإيمان بالقيم الأخلاقية والأسرية القائمة على المرجعية الدينية.

تعليق على الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة، حيث تم الاستفادة منها على الصعيدين النظري والمنهجي بما تتضمنه من مفاهيم ومصطلحات، وقد تركزت الدراسات على التفكك الأسري والتركيب السكاني والنمو الحضري وتحدثت عن خصائص المسكن وعن مشكلة السكن والإسكان،

أما بالنسبة للدراسة الحالية فقد استفادت من هذه الدراسات لكن ما يميزها عن الدراسات السابقة أنها ربطت بين مشكلة السكن والاستقرار الأسري محاولة التعرف على أهم الانعكاسات التي تفرزها مشكلة السكن على الأسرة المهجرة نتيجة الحرب والأزمة في سورية، وما هي الحلول والمقترحات التي من شأنها التخفيف من حدة هذه المشكلة.

المبحث الثاني- الإطار العملي والنتائج والتوصيات

أولاً- مجتمع الدراسة والعينة:

كانت مدينة جرمانا هي المجال المكاني للبحث حيث تم أخذ عينة من الأسرة التي نزحت إليها في ظل الأزمة السورية بلغ عددها 60 أسرة، وبالنسبة لوحدة التحليل: الأسرة الوافدة إلى مدينة جرمانا.

ثانياً: الطريقة المستخدمة في البحث:

تم استخدام طريقة المسح بالعينة العشوائية المنتظمة حيث تم اختيار حي في مدينة جرمانا وهو حي معظمه من الأسر الوافدة إلى جرمانا ويقدر عدد الأسر في الحي بحدود 300 أسرة، وتم اختيار 60 أسرة وبذلك تبلغ فترة السحب 5 (300 ÷ 60 = 5)، وتم اختيار رقم عشوائي يقع بين (1-5) حيث تم اختيار رقم 4 وهي رقم أول أسرة بالعينة، وبإضافة فترة السحب على الرقم 4، تكون الأسرة الثانية رقمها 9 وبنفس المبدأ الأسرة الثالثة رقمها 14 وهكذا حتى الأسرة الأخيرة بالعينة ورقمها 296.

ثالثاً: الأدوات المستخدمة في البحث:

تم وضع الاستبيان للتعرف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة السكن على الاستقرار الأسري في ظل الأزمة السورية، حيث صممت الاستبانة على ضوء الأسئلة والافتراضات الأساسية للبحث.

تم تصميم استبانة مكونة من ثلاثة أقسام: الأول يحتوي على البيانات الخاصة بالأسر، والثاني يحتوي على البيانات الخاصة بالمسكن، والثالث: يتضمن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة السكن، وتم التأكد من صدق الاداة من خلال توزيعه على 5 محكمين وتم حذف بعض البنود وتعديل بعضها الاخر، واعتبرت هذه الإجراءات دلالة على صدق ظاهري للأداة. كما تم حساب معامل ثبات الاستبانة وذلك بحساب معامل الاتساق الداخلي للمقياس بمعادلة كرونباخ ألفا وكانت قيمته (0.77).

اولاً- الإجابة على اسئلة البحث:

- **إجابة السؤال الأول:** ما الانعكاسات الاقتصادية لمشكلة السكن في ظل الأزمة السورية على الاستقرار الأسري؟ (سيتم الإجابة عليه من خلال استعراض الجدول (1))

جدول (1) الانعكاسات الاقتصادية لمشكلة السكن في ظل الأزمة السورية على الاستقرار الأسري في مدينة جرمانا

العبارات	نعم		احيانا		لا	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
صعوبة الحصول على المسكن	48	80	12	20	0	0
عمل الأبناء الذين هم في سن التعليم	35	58	10	17	15	15
عدم القدرة على دفع الإيجار الشهري	30	50	20	33	10	17
عدم القدرة على تأمين متطلبات الأسرة	35	58	20	33	5	9
اللجوء إلى الاقتراض	30	50	25	42	5	8

تشير النتائج في الجدول (1) بان النسبة الأكبر للانعكاسات الاقتصادية من حيث صعوبة الحصول على المسكن حيث بلغت نسبة (80%) لمن أجابوا نعم و(20%) لمن أجابوا أحياناً، تلتها نسبة عدم القدرة على تأمين متطلبات الأسرة وعدم القدرة على دفع الإيجار الشهري حيث بلغت نسبتهم وعلى التوالي: من أجابوا نعم وأحياناً (91%)، (83%) قابلتهم وبنسبة متساوية تقريباً لمن يلجؤوا إلى الاقتراض، وهذا تفسيره أن الأغلبية العظمى من العينة المدروسة كانوا يجدون صعوبة في الحصول على مسكن فيلجؤون للاقتراض لسداد أجار المنزل ولتأمين متطلبات الأسرة بالإضافة لمن يعتمدون على عمل الأبناء الذين هم في سن التعليم بنسبة (58%) لمن أجابوا نعم و(17%) لمن أجابوا أحياناً. ويتفق ذلك مع دراسة معن، جاسر (2011) مصطفى، من حيث التوجه العام للسكان إلى الميل لامتلاك شقة سكنية، تتوفر فيها الخدمات الأساسية في المسكن على الرغم من صعوبة الحصول عليه، واختلفت مع دراسة سهام وعوفي، نانسي (2009) التي حددت العلاقة بين النمو الحضري السريع وانعكاساته على تأزم مشكلة السكن والإسكان. بينما مشكلة السكن في البحث الحالي ترتكز بشكل أساسي على الأسر المهجرة نتيجة الحرب والأزمة في سورية

- **إجابة السؤال الثاني:** ما الانعكاسات الاجتماعية لمشكلة السكن في ظل الأزمة السورية على الاستقرار الأسري؟ (سيتم الإجابة عليه من خلال استعراض الجدول (2)

جدول (2) الانعكاسات الاجتماعية لمشكلة السكن في ظل الأزمة السورية على الاستقرار الأسري في مدينة جرمانا

العبارات	نعم		احيانا		لا	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
انعدام الخصوصية في العلاقة بين الزوجين	25	42	20	33	15	25
غياب الضبط الأسري	25	42	17	28	18	30
انخفاض المستوى التعليمي للأبناء	35	58	10	17	15	25
ظهور مشاكل وانحرافات سلوكية بين أفراد الأسرة	25	42	15	25	20	33
فقدان السيطرة على تربية الأبناء	30	50	12	20	18	30
ظهور مشاكل صحية ونفسية لدى أفراد الأسرة	26	43	9	15	25	42
انعدام الاستقلالية داخل الأسرة	35	58	5	8	20	33
خلافات ومشاكل بين أفراد الأسرة	28	47	12	20	20	33
اللجوء إلى استخدام العنف في التعامل مع أفراد الأسرة	30	50	12	20	18	30
ظهور مشاكل وخلافات مع الأسر المشتركة في المسكن	30	50	15	25	15	25
عدم القدرة على التأقلم مع الجيران والأسر المحيطة	25	42	10	17	25	42

تشير النتائج في الجدول (2) بان النسب كلها كانت مرتفعة ومتقاربة بالنسبة للانعكاسات الاجتماعية وكانت النسب الأكبر لانخفاض المستوى التعليمي للأبناء وانعدام الخصوصية في العلاقة بين الزوجين وظهور مشاكل وخلافات مع الأسر المشتركة في المسكن حيث بلغت نسبة الإجابة بنعم وأحياناً (75%)، بينما جاءت بالمرتبة الثانية وبنسب متساوية تقريباً، غياب الضبط الأسري، فقدان السيطرة على تربية الأبناء، واللجوء إلى استخدام العنف في التعامل مع أفراد الأسرة حيث بلغت النسبة (70%)، وخلافات ومشاكل بين أفراد الأسرة بنسبة (67%)، وظهور مشاكل صحية ونفسية لدى أفراد الأسرة بنسبة (58%)، بينما باقي الانعكاسات الاجتماعية كانت بنسب مختلفة وتدل هذه النتائج على مدى التأثير الاجتماعي السلبي للمسكن على الاستقرار الأسري للأسرة وأفرادها وعلاقاتهم ضمن الأسرة وخارجها. وهذا يتفق مع ما جاءت به دراسة المانع، عزيز (1997) من حيث العمل على تنمية الصحة النفسية بين أفراد الأسرة وتنمية سبل التفاهم والاحترام المتبادل لضمان الاستقرار الأسري.

- **إجابة السؤال الثالث:** هل توجد فروق احصائية دالة بين استجابات أسر العينة حول انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري وفقاً لعدد من المتغيرات (المستوى التعليمي لرب الأسرة، وعمل رب الأسرة، ودخل الأسرة) وسيتم الإجابة على هذا السؤال من خلال اختبار الفرضيات التالية:

فحص الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم قانون (ANOVA) لتحليل التباين الأحادي ولحساب الفروق بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة

الجدول (3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات إجابات أسر العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة

فئات المتغير	العدد	متوسط	الانحراف المعياري
الابتدائية فما دون	36	44.3333	4.13841
الاعدادية والثانوية	18	43.6667	2.71679
شهادة جامعية وما بعدها	6	34.0000	.00000
الاجمالي	60	43.1000	4.66095

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى المعنوية
بين المجموعات	464.500	2	232.250	18.193	.000
داخل	600.000	57	12.766		
الاجمالي	1064.500	59			

تشير النتائج الواردة في الجدول (3)، بأن قيمة ف المحسوبة (18.193) أكبر من قيمة ف الجدولية، وأن مستوى المعنوية قد بلغ (0.000) وهو أصغر من (0.05) وبالتالي فأننا نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول بأنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة. وتفسير ذلك بأن المستوى التعليمي لرب الأسرة يؤثر في اختيار السكن وفي الاستقرار الأسري.

جدول (4) ولبيان هذه الفروق بين المجموعات نقوم باختبار LSD

المستوى التعليمي لرب الأسرة (I)	(J)المستوى التعليمي لرب الأسرة	فرق المتوسط (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى المعنوية
الابتدائية فما دون	الاعدادية والثانوية	.66667	1.12987	.558
	شهادة جامعية وما بعدها	10.33333*	1.72590	.000
الاعدادية والثانوية	الابتدائية فما دون	-.66667	1.12987	.558
	شهادة جامعية وما بعدها	9.66667*	1.84506	.000
شهادة جامعية وما بعدها	الابتدائية فما دون	-10.33333-*	1.72590	.000
	الاعدادية والثانوية	-9.66667-*	1.84506	.000

يتبين من اختبار LSD بأن هناك فروق بين مستوى التعليم الابتدائي فما دون ومستوى التعليم الجامعي وما بعدها، وفروق بين مستوى التعليم الاعدادي والثانوي ومستوى التعليم الجامعي وما بعدها وفروق بين مستوى التعليم الجامعي وما بعدها وبين الابتدائية فما دون والاعدادية والثانوية وتفسير ذلك أنه كلما ازداد المستوى التعليمي لرب الأسرة أثر ذلك ايجاباً على مشكلة السكن والاستقرار الأسري.

فحص الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري وعمل رب الأسرة.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية نستخدم قانون (ANOVA) لتحليل التباين الأحادي ولحساب الفروق بالنسبة لمتغير عمل رب الأسرة

جدول (5) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات إجابات أسر العينة تبعاً لمتغير عمل رب الأسرة

فئات متغير عمل رب الأسرة	العدد	متوسط	الانحراف المعياري
موظف قطاع خاص	6	34.0000	.00000
عمل حر	36	42.8333	3.73320
متعطل عن العمل	18	46.6667	1.95180
الاجمالي	60	43.1000	4.66095

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى المعنوية
بين المجموعات	607.000	2	303.500	31.179	.000
داخل المجموعات	457.500	57	9.734		
الاجمالي	1064.500	59			

تشير النتائج الواردة في الجدول (5)، بأن قيمة ف المحسوبة (31.179) أكبر من ف الجدولية، وأن مستوى المعنوية قد بلغ (0.000) وهو أصغر من (0.05) وبالتالي فأننا نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول بأنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري تبعاً لعمل رب الأسرة. وتفسير ذلك أنه كلما كان عمل رب الأسرة متوفراً ومستقراً أثر ذلك ايجاباً على مشكلة السكن والاستقرار الأسري.

فحص الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة.

جدول (6) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدرجات إجابات أسر العينة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة

فئات المتغير	العدد	متوسط	الانحراف المعياري
أقل من 50000	48	44.6250	3.61399
بين 50000 و120000	12	37.0000	3.16228
الاجمالي	60	43.1000	4.66095

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى المعنوية
بين المجموعات	465.125	1	465.125	37.249	.000

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى المعنوية
داخل المجموعات	599.375	58	12.487		
الاجمالي	1064.500	59			

المصدر: الباحثة من خلال تحليل البيانات باستخدام برنامج Spss

تشير النتائج الواردة في الجدول (6)، بأن قيمة ف المحسوبة (37.249) أكبر من ف الجدولية، وأن مستوى المعنوية قد بلغ (0.000) وهو أصغر من (0.05) وبالتالي فأننا نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول بأنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين انعكاسات مشكلة السكن على الاستقرار الأسري لمتغير الدخل الشهري للأسرة. وطبعاً هذه نتيجة منطقية لأن أهم متغير يؤثر على مشكلة السكن وعلى الاستقرار الأسري هو الدخل الشهري، فكلما ازداد الدخل الشهري استطاعت الأسرة الحصول على السكن وبشكل أفضل مما ينعكس ايجابياً على الاستقرار الأسري.

مناقشة النتائج:

تشير نتائج مشكلة السكن في ظل الأزمة السورية وانعكاساتها على الاستقرار الأسري (الدراسة الميدانية لمدينة جرمانا في محافظة ريف دمشق) إلى النتائج التالية:

1- وجود أبناء في سن التعليم خارج المدرسة، حيث تبين أن نسبة (60%) من أبناء أسر العينة هم لا يذهبون إلى المدرسة وهي نسبة كبيرة جدا، حيث يلجأ هؤلاء الأبناء إلى العمل لسد الاحتياجات المادية للأسرة، حيث تركزت النسبة الأكبر لعدم ذهاب أبناء أسر العينة للمدرسة بسبب العمل حيث بلغت النسبة (60%).

2- كانت النسبة الأضعف للمستوى التعليمي لأسر العينة للشهادة الجامعية وما بعدها حيث بلغت (10%) بينما النسبة الأكبر كانت للشهادة الابتدائية فما دون حيث بلغت (50%)، وهذا يفسر أن من يحمل شهادة جامعية فما فوق يستطيع أن يحصل على فرصة عمل أفضل وبالتالي دخل أعلى وخيارات سكن بشروط ملائمة.

3- أن نسبة (80%) من أسر العينة يبلغ دخلها الشهري أقل من 50 ألف ل.س وأما النسبة الأصغر وهي (20%) يبلغ دخلها بين 50 و120 ألف ل.س، وهذا يجعل اختيارات السكن محدودة جداً، مما يضطر أغلب أسر العينة لاختيار مساكن لا تتوافر فيها الشروط الصحية، حيث بلغت النسبة الأكبر للمسكن ذو التهوية والاضاءة المتوسطة (50%)، تليها التهوية والاضاءة السيئة بنسبة (30%)، ثم فقط نسبة (20%) للتهوية والاضاءة الجيدة.

4- أن نسبة (40%) من أسر العينة تقيم في المسكن الواحد من أسرتين إلى ثلاث أسر كما وبلغت نسبة عدد أفراد الأسرة من 5 أفراد إلى 10 (60%)، وهذا بسبب الايجارات المرتفعة التي تدفع الأسر المهجرة للمشاركة في مسكن واحد مع أسر آخرين. وفي كثير من الحالات التي ليس لها دخل مستقر، أو دخلها قليل تضطر للسكن في أماكن ليست مخصصة كمساكن، حيث بلغت النسبة الأكبر لمن يقطنون ضمن شقة عضم (30%)، وكانت هناك نسبة (10%) يقيمون ضمن محل تجاري، حيث لا يتوافر أدنى شروط المسكن العادي.

5- تتأثر مشكلة السكن في ناحية جرمانا وانعكاساتها على الاستقرار الأسري بعدد من المتغيرات منها: المستوى التعليمي لرب الأسرة، عمل الأبناء الذين هم في سن التعليم وعمل رب الأسرة، الدخل الشهري للأسرة.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة وتقترح ما يلي:

1- بناء وحدات سكنية مؤقتة، مجهزة بكافة اللوازم والاحتياجات توزع على الأسر النازحة، لتلبية الزيادات الملحة للنازحين وتخفف من حدة ايجارات السكن.
2- منح قروض ميسرة وبدون فوائد للأسر النازحة تمكنهم من شراء منزل أو ترميم منازلهم عند عودتهم لمناطقهم المحررة
3- وضع آلية مراقبة تحدد مقدار الايجار الفعلي لدور السكن في كافة المناطق وخاصة المناطق الآمنة والتي تُعد مناطق جاذبة للنازحين.
4- توفير فرص العمل لأهالي الأسر النازحة بإعطائهم الأولوية في التقدم للوظائف العامة في الدولة.
5- إجراء دراسات وبحوث تعليمية خاصة بأبناء الأسر النازحة والذين هم في سن التعليم، والعمل على تقليص نسب التسرب المدرسي.

قائمة المراجع.

- بن زان، جميلة وآخرون (2003). التواصل الأسري كأداة لتحقيق التماسك الأسري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- البيومي، محمد وآخرون (2003)، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر.
- الجبوري، فارس (2014)، أزمة النازحين (مشاكل وحلول)، مجلة الهدى، العراق.
- الجهني، سميرة (2008)، عدم الاستقرار الأسري في المجتمع السعودي وعلاقته بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية- دراسة مقارنة، جامعة طيبة، وزارة التعليم العالي، السعودية.
- الجوهري، عبد الهادي (1997)، أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- الجوهري، عبد الهادي (1998)، موسوعة علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الاسكندرية مصر.
- حداد، وجيه (2018)، أزمة السكن في سورية وتحديات إعمار القطاع السكني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تركيا.
- الخولي، سناء (1999) الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر
- خيضر، محمد توفيق (1992)، الشامل في الصحة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خيضر، محمد توفيق (2001)، مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- الدليمي، عبد الحميد (2007)، دراسة في العمران- السكن والإسكان، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر.
- السيد، رمضان (2002)، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- صديق، سلوى (2007)، الأسرة والسكان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- عبد الرزاق، سلام وآخرون (2017). آفاق التنمية المستدامة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: أزمة السكن في الدول العربية واقع وآفاق، جامعة المدينة المنورة. السعودية.

- عقلة، محمد (1989)، نظام الأسرة في الإسلام، مكتبة الرسالة الحديثة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- الفرة، سعيد حسن (2000)، الإرشاد الأسري – نظرياته وأساليبه العلاجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
- قسوم، كمال (1999)، الإسكان الصحراوي في تفرت، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- المنظمة الدولية للهجرة في العراق (2013)، النزوح الداخلي في العراق، (معوقات الاندماج، دراسة ميدانية).
- ناشور، إلهام (2012)، تحليل اتجاهات السكن في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، العراق، السنة السابعة، العدد الرابع عشر.
- همشري، عمر أحمد (2002)، مدخل إلى التربية، داربن الجوزي للنشر، الطبعة الثانية، الرياض.
- الوحشي، أحمد بيري (1998)، الأسرة والزواج، الجامعة المفتوحة، طرابلس ليبيا.